

لمنع الطروق في ذلك الحبل ولتتم المار بها عنده الازدحام ولا
 اذا طالت المدة اشبه موصنها الاملاك وانقطع اثر اسحقاق
 فيه خلاف الاحتية وحرفها ولا يجوز اخراج روشن في الدرب
المشترك وهو غير النافذ الحالى عن نحو مسجد كرباط و
 موقوفين على جهة عامه لغير اصله وللبعض **الابواب المشتركة**
 كلهم في الاولى ومن ياتيهم من باب الورد من راسه من محل
 المخرج او مقابله في الثابتة فلوا زادوا المرجوع لغير الاحتياج
 في الاذن قال في المطلب فيمنه منع فلعده لانه وضع بحق
 ومنع الغاية باحتمال لان المعوي للجرة له وليعتبر ان الكثير
 ان تضر ربحا في الكفالية واصل غير النافذ من فقه باب الورد
 لامن لا موقوفه من غير نفوذ باب الورد ويختص مشترك كل
 منهم بما بين باب الورد من غير النافذ لانه محل تردده **وجوز**
 لمن له باب **تقدم الباب** لغيره ان يفتنه الشركا في الدرب **المشترك**
 اذ استمر الباب القديم لانه مشترك بعض حقه فان لم يسده فلكفايه
 منه لان الضمان الثاني اليه الاول له بورث نعمة ووقوف الدواب
 في الدرب فيفتنه رونه ولو كان باب الورد فارد تقديمه
 وجعل الباقي دعليه الدار جاز **ولا يجوز** لمن له باب في راس
 الدرب المشترك **ناخبين** اي الباب الجديد الي استغل الدرب
 سوا اقرب من القديم احدى عنده وسوا السد الاول احدى لا
الابواب من تاخر باب داره من الشركا عن باب دار المزيده
 لذلك لان الحق في زيادة الاستطراف لمن تاخر باب داره
 جاز

فما زله استفاظه بخلاف من بانه بين الفتوح وراس الدرب او مقابل
 للفتوح كما في الروضة عن الامام اي الفتوح القديم كما نعه السبك وغير
 وهم اليقيني انه الجديد فاعتز من عليه بان المقابل للفتوح مشترك في
 القدر الفتوح فيه فلما منع وخرج بالحالي عن نحو مسجد مالوكمان
 به ذلك فلا يجوز الاخراج بقدره السابق عند الاضرار وان اذن
 السابق ولا يصلح عماله على اخراج جناح او فتح باب لان الحق **يبيع**
 في الاستطراف لجميع السليين **تتم** يجوز لمن لاصق حدار
 الدرب **المسند** ود ان يفتح فيه بالاستنصاه وغيرها سوا
 اسيرة امر لا لانه رفع الحدار فبعضه او في لفتحه لظنهم بغير اذنتهم
 لتسدرهم عبره ورافع او يمرورهم عليه ولهم ليد الفتح باذنتهم
 الرجوع متى شاؤوا ولا ضرر عليهم والمالك فتح الطاقات لاستفاهة
 وغيرها بل له ازالة بعض الجدار وجعل شباك مكانه وفتح باب
 بين داريه وان كانتا تقفان الى دربين او درب وشارع لانه
 تصرف مصادف للملك فهو كما لو اراد الحايض بينهما وجعلها دارا
 واحدة وترك ما بينهما محالها ولو نزلها جدارا او سقفا بين
 ملكيهما فان علم انه يبيع مع بابا احدهما فلم يبدل لظهور اشارة الملك
 بذلك وان لم يعلم بذلك فلم يبدل لانه امر جاز فان اقام احدهما
 بينه اياه او حلف او بكل الاخر فحق له به ولا يجعل بينهما لظاهر
 الورد فيفتنح كل به مما يليه **فصل** في الحوائج وهي
 يبيع الحوائج من كسرها لغة التحول والانتقال وشرعا عند
 يبيع نقل دين من ذمته الي ذمته ويطلق على التنازل من ذمته

بغير اذن
 من له باب
 في الدرب
 المشترك